الدينار العربي بين الحقيقة والخيال

عادل عبد المهدي

أخبار الدينار العربي في صعود وهبوط، كأسهم شركة لم تستقر أوضاعها بعد. يكثر الحديث عنه حيناً ويختفي حيناً آخر. الذين ناقشوا مشروع الدينار العربي طرحوه حلا لمشكلتين رئيسيتين مترابطتين يعاني منهما عن حق النظام النقدي في البلدان العربية، والمشكلتان هما:

١ – تعدد العملات العربية مما يخلق ارتباكاً كبيراً بين الدول العربية. فالعملات العربية لا تقيم قيمتها حالياً الا عبر عملة أجنبية أخرى خصوصاً الدولار وكذلك المارك الالماني والفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني وحقوق السحب الخاصة الدولية... الخ. هذا الواقع يرتب سلبيات عديدة ليس أقلها خسارة أموال طائلة ويعرقل نمو التبادل بين البلدان العربية ويشكل آلية موضوعية تمنطق وتجدد وتعقلن التجزئة والتخلف والتبعية.

٢ – عدم اكتمال استقلال العملات من الناحية الموضوعية. لا ريب ان المصارف المركزية العربية تملك «حرية» القرار قانونياً في تحديد العملة الوطنية القطرية من حيث الشكل والكمية والمعيار والوزن والارتباط المعدني أو العالمي والاحتياطي وغيرها من الأمور. لكن الضرورات العملية التي تبرز ضمن منطقية اقتصادية تتسم بهيمنة الاقتصاديات الامبريالية المتقدمة على اقتصادياتنا والعملات الدولية الرئيسية على عملاتنا، لا تترك من الناحية العملية خيارات كثيرة لممارسة هذه «الحرية». لهذا فان مطامح أصحاب المشروع لا بد ان تتجه في النهاية لانشاء دينار عربي يوحد قوى الأمة العربية للتخلص من التبعية التي تتعرض لها العملات العربية وقيام عملة موحدة قوية بوجه العملات الأجنبية.

ان ما يبرهن على وجود هذه المطامح هو ان فكرة الدينار العربي قد راجت بشكل خاص بعد تكون الفوائض النقدية العربية المتأتية من ارتفاع واردات النفط بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ واتساع

النشاطات الاقتصادية والتبادلية، إن بين البلدان العربية أو بينها وبين العالم الخارجي. وكذلك بعد الهزات العنيفة التي أصابت النظام النقدي العالمي خصوصاً تحطم قاعدة الذهب وتدهور الدولار، أي تحطم ركيزتي نظام «بريتون» و«دز» وقيام تيار عارم لتخفيض العملات وتعويمها في حمى المنافسة التجارية والاقتصادية، مما اصاب ولا زال يصيب العملات والفوائض والاحتياطيات العربية باضرار جسيمة.

* * *

بدأت فكرة الدينار العربي تستعيد حيويتها في تلك السنوات لتطرح في الندوات والاجتماعات، سواء تلك المتعلقة باستثمار واردات النفط، أو الهادفة إلى تشجيع الوحدة الاقتصادية. وفعلاً عقد في «أبو ظبي» في عام (١٩٧٧) اجتماع وزراء المال ومحافظي المصارف المركزية للبلدان العربية، وأقر الاجتماع الفكرة التي تعثر تنفيذها في اطار اتفاقية السوق العربية المشتركة لعام (١٩٥٥) بين الدول العربية لانشاء صندوق النقد العربي. وفور التوقيع قام المجتمعون في «أبو ظبي»، كل حسب حصته، بسداد ٢٥٪ من حصصهم من رأسمال الصندوق والبالغ (٣٥٠) مليون دينار عربي. ووضع الصندوق لنفسه اهدافاً منها:

١ – تغطية عجز موازين المدفوعات للدول العربية التي تعاني من صعوبات خاصة.

٢ – تحقيق استقرار العملات.

٣ – انهاء قيود التحويل بين الدول الاعضاء.

٤ – تقوية التعاون الاقتصادي والنقدي.

٥ – بدء المحادثات حول سياسة الاستثمار الخارجي للبلدان العربية.

٦ – تنسيق مواقف الدول العربية في المسائل الاقتصادية والنقدية الدولية.

٧ – الاعداد لانشاء عملة عربية موحدة.

لا نغالي اذا قلنا ان تحقيق اهداف الصندوق لن يجد مصداقيته الا عند تلمس نتائج فعلية على صعيد النقطة السابعة، أي على صعيد انشاء عملة عربية موحدة. فالنجاح في هذه الخطوة سيمثل الانتقال من الرغبات إلى الواقع، ومن الاحلام إلى الحقائق. ان نجاح هذه الخطوة سيعني قيام أسس موضوعية لوحدة الاقتصاديات العربية ولنموها، وللانتقال من حالة الضعف إلى القوة ومن حالة التجزئة إلى الوحدة ومن التبعية إلى الاستقلال.

* * *

بدأ الصندوق أولى خطواته باتجاه انشاء عملة عربية موحدة بالاتفاق على استخدام الدينار العربي كوحدة

حسابية وكذلك باقرار قيمة الدينار العربي على ان يعادل (٣) وحدات سحب خاصة أو (٣,٥) دولارات امريكية. ونتيجة ذلك تكون العلاقة بينه وبين العملات القطرية الأخرى على أساس أسعار الصرف بين هذه العملات والدولار الامريكي عام ١٩٧٤ هي كما يلي:

الدينار الاردني	٨٦٤٨، د.ع	الريال اليمني الشمالي	٠٦١٦، د.ع
الليرة السورية	٠٧٤٤٦، د.ع	دينار البحرين	٧٠٢٢، د.ع
الدينار العراقي	٩٣٦٣، د.ع	الدينار التونسي	٦٣٥١، د.ع
الجنيه المصري	٧٠٨٤، د.ع	الدينار الجزائري	٦٦٣.، د.ع
درهم الامارات	٦٩٦.، د.ع	الريال السعودي	٧٨١.، د.ع
الجنيه السوداني	٧٩٦١، د.ع	الدينار العماني	٧٨٢٦، د.ع
الدينار الكويتي	٩٤٥٣، د.ع	الدينار القطري	٠٧٠٢، د.ع
الدينار الليبي	٩٣٦٣، د.ع	الدرهم المغربي	٦٣٤.، د.ع
الليرة اللبنانية	١١٩٠٩، د.ع	الشلن الصومالي	٠٤٤٠، د.ع
الاوقية الموريتانية	٠٠٦١، د.ع	الريال اليمني الجنوبي	٠٦١٦، د.ع

الدينار العربي إلى أين؟

وإذا لم نكن مخطئين فان تطبيق قرار استخدام الدينار العربي كوحدة حسابية قد اقتصر على اصدار بضع احصائيات لمجلس الوحدة الاقتصادية بالدينار العربي. فاذا ما كان تطبيق القرار سيبقى ضمن هذه الحدود، فان المشروع لن يتعدى كونه قد اضاف تعقيداً جديداً للحساب ولفهم مدلولات الأرقام تفوق الفائدة المتحققة من توحيد العملة تسهيلاً للمقارنة. فبعد ان كانت العملية تجري في السابق بالشكل التالي:

عملة قطرية ⟷ دولار امريكي

يستخدم الآن الشكل:

عملة قطرية ⟷ دولار امريكي ⟷ دينار عربي.

اذن فأن أية علاقة مباشرة بين العملات القطرية والدينار العربي لم تتحقق. إذ أن هذه العلاقة تمر بالضرورة عبر الدولار أو حقوق السحب الخاصة وهو الأمر الذي يشهد على قساوة ومرارة التبعية، وعلى هامش قرار اعتماد الدينار العربي كوحدة حسابية. يضاف إلى ذلك فان هذا القرار بقي، حسب علمنا ضمن